

مشاكل مُرهقة تهوي تَفقد أرامكو ربع قيمتها



التغيير

حققت شركة أرامكو دخلا صافيا خلال العام الماضي يقدر بنحو 111 مليار دولار وفقا لتصريح أدلى به أحد مدراء الشركة لمجلة الإيكونوميست نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ويعادل هذا الدخل ضعف ما حققته شركة آبل التي تعد الشركة الأكثر ربحية في العالم، كما يزيد عن مجموع أرباح أكبر خمس شركات نفط عالمية - إكسون موبيل، وشل، وبي بي، وشيفرون، وتوتال.

على مدى عقود، احتفظ نظام آل سعود بالملكية الحصرية لعوائد نفط أرامكو، وهو ما يحاول ولي عهد آل سعود ابن سلمان تغييره.

في عام 2016، أخبر ابن سلمان مجلة الإيكونوميست أنه حريص على إدراج جزء من أسهم أرامكو للاكتتاب العام ضمن مخطته لجمع الأموال وتنويع اقتصاد المملكة.

ومن أجل تعزيز موقعها قبل طرحها للاكتتاب، اشترت أرامكو في مارس/آذار من العام الحالي 70% من أسهم شركة سابك عملاقة البتروكيماويات التي تعد رابع أكبر شركة كيميائية في العالم، في صفقة بلغت قيمتها 69.1 مليار دولار.

كما استحوذت أرامكو في أغسطس/آب الماضي، على 20% من وحدات تكرير شركة ريلينس الهندية، مقابل 15

مليار دولار.

وفي سبتمبر/أيلول الماضي تم تعيين ياسر الرميان، رئيس صندوق الثروة السيادية في نظام آل سعود كرئيس جديد لأرامكو، وجرى تخويله بالمضي قدما في طرح الشركة للاكتتاب العام. ويعمل 11 بنكا ومستشارا ماليا باجتهاد لتحقيق هذه الغاية. وإذا سارت الأمور وفقا للجدول الزمني المفترض، فسيعلن آل سعود الشهر الحالي إدراج 2-3% من أسهم أرامكو في السوق المالية السعودية "تداول". ومن المحتمل أن يكون هذا أكبر طرح عام في التاريخ، فمن المتوقع أن يجمع 30 مليار دولار أو أكثر ليتجاوز مبلغ 25 مليار دولار الذي حققه طرح اكتتاب شركة علي بابا للتجارة الإلكترونية في عام 2014. لكن بعد مرور أربع سنوات تقريبا على إعلان ابن سلمان رغبته في طرح أرامكو للاكتتاب، تظل هناك احتمالية لتأجيل ذلك، إذ أدى الخلاف حول قيمة الشركة إلى تأخير الإدراج سابقا، وكان من المتوقع أن تعلن أرامكو عن طرح أسهمها في أواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي. غير أن ابن سلمان قال في عام 2016 إنه يأمل في تقييم الشركة بمبلغ تريليوني دولار إلا أن محللين مستقلين يقولون إنه سيحالفه الحظ إن حصل على 1.5 تريليون دولار.

مشاكل تواجه أرامكو

أدت الهجمات التي استهدفت منشآت أرامكو في سبتمبر/أيلول 2019 إلى توقف أكثر من نصف إنتاجها، وتظل هناك إمكانية لوقوع هجمات شبيهة مستقبلا، وهو ما دفع وكالة "فيتش" إلى خفض التصنيف الائتماني لأرامكو.

كذلك انخفض سعر النفط إلى حوالي 60 دولارًا للبرميل بعد أن وصل إلى 75 دولارا في أبريل/نيسان الماضي، كما يشير انخفاض مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 5% في يونيو/حزيران الماضي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، ما سينعكس على الإقبال على شراء أسهم أرامكو.

وتملك أرامكو قرابة 260 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، وهو رقم يبلغ ثلاثة أضعاف الاحتياطيات المؤكدة لخمس شركات نفطية كبرى مجمعة، كما ضخّت الشركة العام الماضي واحدا من كل ثمانية من براميل النفط الخام في العالم.

يكلف استخراج النفط من آبار أرامكو 2.80 دولار فقط للبرميل، أي ثلث متوسط تكلفة شركات النفط العالمية لاستخراج برميل البترول، وهذا يساعد أرامكو على تحقيق هوامش ربح ضخمة للبرميل الواحد تزيد عن ضعف ما تحققه شركة روسنفت الروسية، وأربعة أضعاف ما تحققه شركة شل.

كفل هذا الإنتاج النفطي الضخم بقاء السعودية كزعيم فعلي لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، حيث باستطاعتها بمفردها زيادة الإنتاج صعودا أو هبوطا بسرعة للتحكم في أسواق النفط المتقلبة.

ويمثل النفط ما يقرب من 70% من عائدات حكومة آل سعود، وحوالي 80% من الصادرات. وغالبًا ما يكون النشاط غير النفطي ناتجًا عن الإنفاق الحكومي، الذي يعتمد في حد ذاته على النفط مما يجعل حكومة آل سعود تعتمد اعتمادًا خطيرًا على النفط الخام.

ويؤكد خبراء أن آل سعود تواجه حاليًا ثلاث مشاكل كبيرة مرتبطة بالمستجدات في عالم النفط، وهي: تحول الولايات المتحدة إلى أكبر منتج للنفط في العالم بإنتاج 12.6 مليون برميل يوميًا بعد اعتمادها على النفط الصخري، ما يعرقل جهود أوبك للحفاظ على أسعار النفط مرتفعة ومستقرة. عدم قدرة صناعة النفط التي تتطلب القليل من العمالة على توظيف المزيد من شباب الجزيرة العربية. إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أنه قد تكون هناك حاجة إلى ما يصل إلى مليون وظيفة في الجزيرة العربية في السنوات الخمس المقبلة.

أما الخطر الثالث وهو الأكبر والأكثر غموضًا: ويتمثل في تراجع الطلب العالمي على النفط. يزعم ابن سلمان التغلب على تلك العقبات من خلال تنويع الاقتصاد السعودي وفق رؤية 2030 التي أثبتت فشلها، ولكن ساهم حادث تصفية الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في تركيا عام 2018 في عرقلة الكثير من مشاريعه، بالإضافة لسوء سمعة آل سعود على المستوى الدولي حجب الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين للتوجه إلى الجزيرة العربية.